

ماهر الشريف\*

## الإخفاق التاريخي: فشل النخبة

### الفلسطينية في تأسيس دولة

رشيد الخالدي، "الفصص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة".  
ترجمه عن الإنكليزية هشام عبد الله. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات  
والنشر، 2008. 325 صفحة.

يبحث هذا الكتاب، الذي صدر باللغة الإنكليزية في بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية سنة 2006، في "فشل الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة قبل العام 1948"، وفي "تأثير ذلك الفشل في السنوات التي تلت"، والتي لم تشهد، إلى اليوم، قيام دولة فلسطينية مستقلة. فهو لا يعالج - كما يؤكد مؤلفه - الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وإنما يقتصر على عرض الجهود "التي يبذلها الفلسطينيون لتحقيق الاستقلال في وطنهم"، وتشابكها مع الأوضاع الإقليمية والدولية. ويبدو أن رشيد الخالدي، الذي يشغل كرسي إدوار سعيد في جامعة كولومبيا في نيويورك، أراد أن يتوجه، بكتابه هذا، إلى القارئ الأميركي خاصة، والغربي عامة، وأن يبين له أن هناك قراءة أخرى للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، تختلف عن القراءة "أحادية البعد واللاتاريخية للنزاع"، التي تنظر إلى هذا النزاع من "منظور الإرهاب المحرّف السائد في الولايات المتحدة". كما أراد أن يذكر القارئ الفلسطيني خاصة، والعربي عامة، بأن العودة إلى الماضي ربما تساعد في استشفاف آفاق المستقبل، وأن التعلم من دروسه ضروري كي لا تطول "لفترة أطول من ذلك" العقود الثمانية "من الضياع بلا دولة [فلسطينية]".

### فكرة الكتاب وغرضه ومنهجه

يذكر رشيد الخالدي، في مقدمته المطوّلة (ص 5 - 38)، أن فكرة كتابه هذا كمنّت وراءها مجموعة من الأسئلة التي حيرته على مدى أعوام، بعد أن انتهى من إعداد دراسة عن الهوية الفلسطينية نُشرت في سنة 1997، ومن أبرزها: لماذا فشل الفلسطينيون، الذين امتلكوا منذ مطلع العشرينيات، الشعور بالهوية الوطنية، في إقامة دولة خاصة بهم؟ ولماذا استحوذت عليهم فكرة الدولة إلى هذا الحد؟ وهل سيبقى الفلسطينيون في حالة ضياع من دون دولة؟

\* باحث فلسطيني مقيم بدمشق.

ويضيف الخالدي أنه خطط للاجتهااد في الإجابة عن هذه الأسئلة قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، لكن تلك الهجمات حولته عن هدفه هذا إلى هدف آخر، وهو دراسة طبيعة هذه الاعتداءات ودوافع تنفيذها وارتباطها بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وهي الدراسة التي صدرت، سنة 2004، بعنوان: "بعث إمبراطورية: المعالم الغربية والمسار الأمريكي الصعب في الشرق الأوسط". ونتيجة هذه الدراسة، أدرك أن هناك "رابطاً" بين قضايا الإرهاب التي باتت ملحة، والحرب في العراق، وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، من جهة، وبين فشل الفلسطينيين في الحصول على الاستقلال، من جهة ثانية. كما أدرك أن هذا الرابط ينبع من ثلاثة مظاهر من "الاستمرارية" حكمت السياسات المتبّعة في الشرق الأوسط، وهي: أولاً، الاستمرارية "المذهلة" للسياسات الغربية في فلسطين وأماكن أخرى في الشرق الأوسط - وخصوصاً سياسات القوة التي اتبعتها في السابق بريطانيا العظمى ثم صارت تتبّعها الولايات المتحدة من بعدها - وهي سياسات "نبعت من خليط من المصلحة الخاصة والاستراتيجية والأيدولوجيا والسياسات المحلية"، وقامت، على الدوام، على أساس "تفضيل) مصالح سكان فلسطين اليهود على مصالح سكانها العرب"، الأمر الذي جعل هذه السياسات "غير شعبية" في عدد كبير من الدول العربية والإسلامية.

ثانياً، الاستمرارية التي حكمت علاقة القيادات الفلسطينية المحلية بالقوى الخارجية، والتي تميّزت باستمرار "عدم قدرة وضعف تلك القيادات في مواجهة القوى الإمبريالية العظمى المسيطرة."

ثالثاً، الاستمرارية "الأقل ظهوراً"، والتي تمثلت في الدعم الذي قدمته القوى الغربية لتعبيرات الإسلام السياسي، وذلك منذ أن رعت سلطات الانتداب إنشاء وتطوير مؤسسات "إسلامية تقليدية"، مروراً بقيام الولايات المتحدة الأميركية، على مدى عقود، برعاية "الإخوان المسلمين والجماعات الأخرى ذات التوجهات الإسلامية"، ووصولاً إلى قيام إسرائيل، وعلى مدى أكثر من عقدين بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بتشجيع "الفرع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين لموازنة ثقل حركة التحرير الوطني الفلسطيني"، علماً بأن بعض تفرعات هذه الحركات الإسلامية التي تمتعت لفترات طويلة بالدعم الخفي للدول الغربية وحلفائها، أفرز في النهاية - بحسب رأي الخالدي - "فروعاً معادية للغرب ولإسرائيل، مثل القاعدة و(حماس)".

ويستعرض الخالدي في مقدمته أيضاً، الأسباب التي دفعته إلى إنجاز كتاب عن تاريخ الفلسطينيين وصراعهم من أجل إقامة دولة خاصة بهم، وكذلك الهدف الذي يتوخاه منه، فيشير إلى أربعة أسباب تجعل العودة إلى التاريخ الفلسطيني مهمة، وهي: إن هذا التاريخ عتمّ عليه، ولا سيما في الغرب، الذي انشغل "في الحديث المأساوي عن التاريخ

اليهودي المعاصر": إن الاعتراف بمأساة الفلسطينيين، والتعويض عما لحق بهم من ضرر، ينطوي "على تحد أخلاقي كبير للمجتمع الدولي، وخاصة الغرب، الذي يتحمل مسؤولية جسيمة لمساعدته على خلق هذا النزاع"; إن القضية الفلسطينية "تحرك عناصر رئيسية في الرأي العام العالمي، رغم أن الجزء الأكبر من الرأي العام الأمريكي يبدو غير مهتم بها"; إن التوصل إلى فهم جاد للنزاع الذي مزق الشرق الأوسط على مدى عقود يتطلب "فهماً واسعاً للتاريخ الفلسطيني، بحد ذاته، ولسياقه".

ويضيف الكاتب أنه أراد أن يبين أن وضع الفلسطينيين التعس "يبرز أخطار وشراك القوى الكبرى واتباعها سياسات قصيرة النظر لا تقوم على مبادئها المعلنة، ولا تتفق مع القانون والشرعية الدوليين"، وهو ما ينطبق على فترة الانتداب، كما ينطبق على الفترة التي أعقبتها، فترة الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط.

أما بخصوص المنهج الذي اتبعه الكاتب، فهو يقوم على أساس النظر إلى فلسطين "من ناحية موضوعية"، ومقارنتها "بدول أخرى وقعت تحت حكم الانتداب بموجب قرار عصبة الأمم"، وعلى تجنب "المنهج التقليدي" الذي يقارن الفلسطينيين بالحركة الصهيونية. وبعد أن يفترض الخالدي أن الفلسطينيين "كانوا متقدمين بقدر تقدم معظم جيرانهم، وكان لديهم شعور متطور بهويتهم الوطنية منذ أوائل عشرينيات القرن الماضي"، يعود إلى طرح سؤاله المركزي وهو: لماذا فشل الفلسطينيون إذاً في تحقيق طموحاتهم القومية، خلافاً لجميع الشعوب المجاورة؟

بالإضافة إلى هذه المقدمة المطولة، اشتمل الكتاب على ستة فصول، استند بعضها إلى محاضرات كان الكاتب ألقاها في مؤتمرات علمية، أو إلى دراسات كان نشرها سابقاً.

### المجتمع الفلسطيني في عهد الانتداب

يبدأ الفصل الأول من الكتاب، والذي حمل عنوان: "المجتمع العربي والانتداب البريطاني" (ص 39 - 70)، بالتشديد على أن أعمال المؤرخين الجدد في إسرائيل دحضت ادعاءات الرواية الإسرائيلية التقليدية، التي تلقي بالمسؤولية الكاملة تقريباً على العرب، وتنكر تحمل إسرائيل أي مسؤولية عن هرب اللاجئين الفلسطينيين في سنة 1948، وأثبتت أن طرد جزء كبير من الأغلبية العربية والاستيلاء على أراضيها كانا ضروريين للحركة الصهيونية كي تقيم دولة ذات أغلبية يهودية في فلسطين، وأن فكرة الطرد هذه كانت في أساس المناقشات التي دارت بين قادة التيار الرئيسي في الحركة الصهيونية في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته.

وبعد أن يأخذ الخالدي على المؤرخين العرب والفلسطينيين، في معظمهم، تركيزهم على الأسباب الخارجية للنكبة، يعتبر أن التعرف على أسباب انهيار المجتمع الفلسطيني بهذه السرعة، في سنة 1948، يتطلب دراسة الدينامية الداخلية له. وفي هذا

السياق، يشير إلى أن صعوبة المقارنة بين المجتمعين العربي واليهودي في فلسطين تنبع من التفاوت في مستوى التطور بينهما، والناجم عن خمسة عوامل رئيسية، هي: العامل الاقتصادي، إذ تميز المجتمع اليهودي بوفرة رؤوس الأموال وبكثرة العاملين المهرة وبارتفاع مستوى دخل الفرد؛ عامل رأس المال البشري، إذ تفوق المجتمع اليهودي في مجالات التعليم والتدريب التقني والمهني والصحة؛ عامل الطبيعة الاجتماعية، فالمجتمع الفلسطيني كان ريفياً في أغلبيته، بينما كان مجتمع اليبشوف مدينيّاً في معظمه؛ عامل التجانس، إذ إن المجتمع اليهودي كان أكثر تجانساً من المجتمع العربي نتيجة الطبيعة الأوروبية للأيدولوجيا الصهيونية وللتيارات الرئيسية داخل اليبشوف؛ عامل البنى الطبقية والتشكيلات الاجتماعية، فمجتمع اليبشوف كان، في جزء كبير منه، مجتمعاً علمانياً، مكوّناً من طبقة رأسمالية متطورة نسبياً، ومن مؤسسات شبيهة بمؤسسات الدولة، وفيه نقابات عمالية قوية، وحركات تعاونية، بينما كانت تسيطر على المجتمع الفلسطيني طبقة كبيرة من ملاك الأراضي، ونخبة صغيرة متنامية من الصناعيين والتجار وأصحاب المهن، وفئة محدودة من عمال المدن، إلى جانب أعداد كبيرة من الفلاحين.

نتيجة هذه العوامل مجتمعة، لم يصل المجتمع الفلسطيني في تطوره إلى الدرجة نفسها التي وصل إليها المجتمع اليهودي، إذ إنه لم يفرز لا بنية دولة، ولا مؤسسات تمثيلية، ولم يفلح في امتلاك قدرات عسكرية تضاهي القدرات التي امتلكها اليبشوف، "مما تمخض عنه عواقب كارثية لقدراته عندما اندلعت حرب العام 1948".

وعند انتقال الخالدي إلى مقارنة المجتمع الفلسطيني، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بمجتمعات الدول المجاورة مثل لبنان وسورية والأردن، وحتى بمجتمعات دول أبعد، مثل مصر والعراق، يستخلص أن المجتمع الفلسطيني لم يكن متخلفاً على الصعيد الاجتماعي، ولم يكن أقل تقدماً من هذه المجتمعات، في مجالات معرفة القراءة والكتابة، والنظام التعليمي، ودور الصحافة، والدخل السنوي للفرد، والإحساس بالهوية الوطنية، لكن ما كان ينقص الفلسطينيين هو "القدرة على الحشد الاجتماعي والسياسي الكافي للتغلب على التحديات التي يواجهونها، وهو ما يمكن لدولة أو شبه دولة أن تقدمه".

### المشكلة الدستورية التي واجهها الفلسطينيون

في الفصل الثاني، وعنوانه: "الفلسطينيون والانتداب البريطاني" (ص 71 – 104)، يعالج الخالدي التمييز الذي عانى جرّاءه الفلسطينيون، في عهد الانتداب، على الصعيد الدستوري، وهو التمييز الذي حاول البريطانيون التستر عليه من خلال تصوير أنفسهم بصفتهم "وسطاء عادلين بين جماعتين محليتين متساويتين نسبياً"، يقومون

بالموازنة بين "مصالحهما"، فيشير، بداية، إلى أن أي دراسة مدققة للإطار الدستوري والقانوني المعقد والفريد الذي أدارت بريطانيا من خلاله احتلالها فلسطين تكشف أن هذا الإطار كان يشكّل نوعاً من قفص حديدي للفلسطينيين، لم يتمكنوا من الإفلات منه.

فصك انتداب عصبة الأمم على فلسطين امتنع صراحة من الإشارة إلى الفلسطينيين كشعب أو ذكر حقهم في تقرير المصير، بينما اشتمل على النص الكامل لوعده بلفور، وأكد التزام سلطة الانتداب رعاية مشروع إقامة وطن قومي لليهود ودعمه. وعليه، لم تتعامل بريطانيا مع عرب فلسطين بصفتهم شعباً قائماً بذاته، وإنما حرمتهم أي مدخل للمشاركة في حكومة الانتداب، وحالت دون تمكينهم من إقامة بنية شبيهة بالدولة، ومعترف بها دولياً، كما هي حال الصهيونيين مع الوكالة اليهودية. علاوة على ذلك، لم يعترف البريطانيون بأي صفة تمثيلية للأطر الوطنية التي شكّلها الفلسطينيون، ما لم تقبل هذه الأطر، وكشرط مسبق، بالسياسة البريطانية في دعمها إقامة الوطن القومي اليهودي. وحتى عندما اقترحت حكومة الانتداب إقامة مجلس تشريعي، أو وكالة عربية، رهنت قيامهما بقبول العرب هذا الشرط المسبق. وهكذا، وجد العرب الفلسطينيون أنفسهم في وضع غير عادي في المشرق العربي، إذ لم يكن في فلسطين، وخلافاً لما كان عليه الأمر في البلاد العربية المجاورة التي خضعت للانتداب أو للحماية، أي برلمان، أو هيئة تمثيلية منتخبة، أو مجلس وزراء، كما أن المندوب السامي البريطاني ظل هو المصدر الوحيد للسلطة.

ولم يترك البريطانيون للزعماء العرب الذين تعاملوا معهم، سوى دور "التعاون معهم في تهدئة الرأي العام في فلسطين والإذعان للسياسة البريطانية في إقامة وطن قومي لليهود"، وهو ما فعله هؤلاء الزعماء، في معظمهم، طوال الجزء الأكبر من العقدين الأولين من الاحتلال البريطاني، وذلك في مقابل تمتعهم "ببعض الامتيازات". ويتوقف الخالدي مطوّلاً أمام الدور الذي أدته المؤسسات الإسلامية التي أنشأها البريطانيون، مثل المجلس الإسلامي الأعلى، ومنصب مفتي فلسطين الأكبر، والتي تمتعت "بدرجة معينة من الاستقلالية وبقدر لا بأس به من الإيرادات"، وانسجمت مع الرؤية البريطانية لفلسطين بصفتها بلداً مكوناً من ثلاث طوائف دينية، واحدة منها فقط تتمتع بحقوق وطنية، فيرى في دور هذه المؤسسات، وبخاصة في دور المفتي أمين الحسيني، "واحداً من أهم الاختلافات" بين فلسطين والدول العربية مثل مصر وسورية ولبنان والعراق، التي شهدت قيام أحزاب سياسية علمانية بقدر كبير، شكّلت الأدوات الرئيسية للزعماء الوطنيين، كالوفد في مصر، والكتلة الوطنية في سورية.

## مصيبة الفلسطينيين في قيادتهم

خصص الخالدي الفصل الثالث من كتابه: "فشل في القيادة" (ص 105 – 145)، للحديث عن فشل القيادة الفلسطينية الذريع في التصدي للتحديات التي واجهها الشعب الفلسطيني خلال عهد الانتداب. فقد شهدت فلسطين، خلال تلك الفترة، منافسة حامية بين الوجهاء، وانقساماً عميقاً بين العائلات الكبرى، ولا سيما بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، كان يتخذ، في بعض الأحيان، "طابعاً عنيفاً"، على غرار ما حدث خلال المرحلة الأخيرة من ثورة 1936 – 1939، كما أن البريطانيين تلاعبوا بهذه الخلافات الداخلية الفلسطينية وغدّوها، بهدف "منع الفلسطينيين من التوحد ضدّهم وضد سياسة دعم الصهيونية"، ولجأوا، في سبيل تحقيق ذلك، إلى أساليب عديدة، منها أسلوب التعيينات في المناصب الرسمية. أمّا الحركة الصهيونية، فلجأت، كما يبدو، إلى تقديم "إعانات لبعض الشخصيات القيادية الفلسطينية". وهكذا، ظلت الزعامة الفلسطينية "كلها ودون استثناء"، إلى ما قبل ثورة 1936، ترتبط بعلاقة "طيبة نسبياً" مع المسؤولين البريطانيين، وتعتقد أن استمرارها في التفاوض مع المسؤولين البريطانيين، مقروناً بشكل من أشكال الضغط الخفيف، سيمكّنها، في نهاية الأمر، من "حمل البريطانيين على تغيير سياستهم وتسليم مقاليد السلطة لها". أمّا فكرة حشد السكان العرب ضد البريطانيين على "أسس مستدامة"، فبقيت غريبة عن الزعماء الفلسطينيين، في معظمهم، الذين "كانوا متأثرين بانتمائهم للطبقة العليا في المجتمع، وبشبكة الروابط مع سلطات الانتداب".

بيد أن تأكد عدم جدوى هذا النهج "المهذب" الذي اتبعه الوجهاء، دفع، منذ مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، - وبحسب رأي الخالدي - أعداداً متزايدة من الفلسطينيين، ولا سيما من الشبان المتعلمين، إلى إبداء تذرهم من "عدم فعالية وعدم كفاءة هذه الزعامة"، وإلى تأسيس تشكيلات جديدة، سياسية، وشبابية، ونقابية، ومهنية، كان من أهمها "حزب الاستقلال العربي"، الذي تأسس رسمياً سنة 1932، وكان أول حزب في فلسطين يحاول إقامة تنظيم جماهيري شعبي، كما برزت جماعات مسلحة، من أبرزها جماعة الشيخ عز الدين القسام. ومع أن الصحافة الفلسطينية ارتبطت عموماً بالوجهاء، إلا إن بعض الصحف ساهم، في تلك الفترة، في التصدي لنهج الزعامة التقليدية، وفي مقدمها جريدة "فلسطين" لصاحبها عيسى العيسى، الذي نشر العديد من المقالات التي تسخر من فشل هذه الزعامة وتنتقد نهجها المهادن، كما تهاجم عمليات بيع الأراضي للحركة الصهيونية من قبل كبار الملاك الغائبين.

## الثورة، 1948، وما بعدها

هذا هو عنوان الفصل الرابع، والأهم، من الكتاب (ص 147 – 180)، والذي يحاول فيه الخالدي أن يزكي الافتراض أن سحق ثورة 1936 – 1939 قرر، وإلى حد بعيد، نتيجة حرب 1948 بالنسبة إلى الفلسطينيين، وأن فشل قياداتهم ساهم في هزيمتهم السياسية والعسكرية في سنتي 1939 و1948، وأن التركة الثقيلة التي نجمت عن نكبتهم تركت تأثيرها فيهم فيما بعد.

فجبروت بريطانيا، وافتقار ثورة 1936 – 1939 إلى دعم خارجي ذي قيمة، وعدم وجود بنية عسكرية وسياسية فلسطينية متماسكة، وما رافق ذلك من انقسام فلسطيني، بالإضافة إلى عجز الثورة عن طرح هدف سياسي قابل للتحقيق، عوامل كلها أدت، في النهاية، إلى نجاح البريطانيين في قمع الثورة، الأمر الذي ترك تأثيرات سلبية في قدرات الفلسطينيين فيما بعد، وفي قدرات زعامتهم الوطنية المتشردمة، وفي قدرات اقتصادهم الضعيف.

بيد أن بعض الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين، في تلك الفترة، كان من صنع أيديهم – كما يرى الخالدي – إذ إن سياسة المقاطعة التي اتبعوها خلال الإضراب فتحت باب الفرص أمام القطاع الاقتصادي اليهودي للتوسع أكثر، كما أن ثورتهم المسلحة أدت إلى زيادة اعتماد البريطانيين على اليشوف، فجنّدوا المزيد من رجال الشرطة اليهود، ودربوهم، وسلّحوهم، ودعموا توسع التشكيلات المسلحة الصهيونية، ووفّروا لها خبرة قتالية قيمة. أمّا على الصعيد السياسي، فإن معارضة المفتي الكتاب الأبيض لسنة 1939، وذلك قبل مغادرته الشرق الأوسط إلى برلين، كانت أكثر أعماله تكلفة. ففي ذلك الكتاب، وعدت بريطانيا "لأول مرة بفرض قيود على الهجرة اليهودية وعلى شراء الأراضي"، وكانا "مطلبين فلسطينيين أساسيين"، كما أنها تخلت عن خطة لجنة بيل لتقسيم فلسطين، وعرضت "تشكيل حكومة مسؤولة في غضون خمس سنوات ووعداً بالاستقلال التام في غضون عشر سنوات." ومع أن العديد من أعضاء اللجنة العربية العليا، ومن السياسيين الفلسطينيين الآخرين، كانوا "ميالين إلى قبول الكتاب الأبيض"، إلا أن المفتي فرض على زملائه، في أيار/مايو، رفض تلك المبادرة البريطانية، وذلك تجاوباً مع عدد من زعماء الثوار الذين رفضوا الكتاب الأبيض، وخضوعاً لاعتبارات شخصية، إذ "ما كان يسمح للزعماء الفلسطينيين الآخرين بإبرام تسوية تحرمه مما يشعر أنه حقه كزعيم وطني للشعب الفلسطيني." وإلى جانب الأضرار التي لحقت بالشعب الفلسطيني، فقد كان من نتائج الثورة فتح الباب أمام تدخل الحكام العرب في الشأن الفلسطيني، وهو التدخل الذي كان "بداية لسلسلة من التدخلات تمخضت في النهاية عن إخضاع الفلسطينيين للدول العربية، وهو وضع استمر على مدى عقود، حتى أواسط الستينيات."

وهنا، يطرح الخالدي عدداً من الأسئلة المهمة والحساسة، وهي: هل كان الفلسطينيون سيتجنبون الكارثة التي حلت بمجتمعهم في سنة 1948، لو أنهم اتبعوا مساراً مختلفاً قبل الحرب العالمية الثانية؟ وهل كانت ستتوفر لهم صيغة ما من المؤسسات التمثيلية، على الرغم من كونها قائمة على قبول الانتداب ومبدأ الوطن القومي اليهودي، لو قبلوا مجموعة الاقتراحات التي طرحها البريطانيون، خلال العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، كاقترح تشكيل مجلس تشريعي واقترح إقامة وكالة عربية؟ وهل كانوا سيستفيدون لو أنهم كبحوا جماح أنفسهم خلال الثورة وفازوا ببعض المكاسب السياسية؟ وهل كان الفلسطينيون سيتمتعون بميزة ما لو أنهم حاولوا التصالح مع فكرة أن وطنهم فلسطين يمكن أن يعتبر أيضاً وطناً قومياً لما كانوا يرون أنه شعب آخر؟

إن إجابات الخالدي عن هذه الأسئلة الحساسة، تعكس ارتباكاً إلى حد ما. فهو، من جهة، قدّر أنه كان من مصلحة الفلسطينيين قبول المقترحات التي طرحها البريطانيون لإقامة شكل من أشكال الكيان الفلسطيني التمثيلي، على اعتبار أن مثل هذا الكيان "كان سيعطي الممثلين الفلسطينيين مشروعية ومنبراً يمكنهم من طرح قضيتهم"، كما أن قبولهم الكتاب الأبيض في سنة 1939 كان سيساعد في تحسين أوضاعهم "قليلاً"، فضلاً عن أنه كان من الحكمة دبلوماسياً، أن يتوصل الفلسطينيون إلى "نوع من التسوية مع الصهيونية"؛ لكنه، من جهة ثانية، اعتبر أنه نظراً إلى "انخفاض السقف الذي فرضه البريطانيون استناداً إلى نصوص الانتداب"، فإن أي كيان فلسطيني يقام "سيكون له تأثير طفيف على تغيير السياسات البريطانية المؤيدة للصهيونية"، كما أنه كان من المستبعد أن تقبل الحركة الصهيونية، قبل الحرب العالمية الثانية، أي صيغة "قد تحد من الهجرة اليهودية، ومن إمكانية تحقيق أغلبية يهودية"، الأمر الذي كان يعني أن أي تسوية يطرحها الفلسطينيون ستبقى "على الأغلب محكومة بالفشل بسبب اندفاع الحركة الصهيونية لتحقيق السيادة في فلسطين، والمقاومة الطبيعية لهذه الاندفاع من السكان المحليين".

لكن، ماذا لو اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى قبل سنة 1936؟

إن جواب الخالدي عن هذا السؤال، كان حاسماً، إذ إنه قدّر أن نشوب الثورة الفلسطينية في وقت مبكر كان سيجعل البريطانيين "يواجهون في وقت أكبر المعضلة الكامنة في التزامهم بالصهيونية".

### على طريق قيام "شبه دولة"؟

في الفصل الخامس، بعنوان: "فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية: شبه دولة فلسطينية" (ص 181 - 223)، يشير الخالدي إلى أن المنافي العربية شهدت،



بعد هزيمة سنة 1948، ولادة جيل جديد من الناشطين السياسيين الفلسطينيين، انبثق من تحول طراً على الأساس الاجتماعي للقوة السياسية، وذلك بعد أن أزيحت جانبا طبقة الزعماء الذين جاؤوا من عائلات الوجهاء العريقة في القدس ونابلس، أو من عائلات ملاك الأراضي، أو من تلك التي اغتنت عن طريق التجارة أو الزراعة التجارية في المدن الساحلية، وسيطروا على السياسة الفلسطينية حتى سنة 1948. وقد ظهر هذا الجيل الجديد من الناشطين من طبقة اجتماعية جديدة، وبخلفية ثقافية مغايرة، ونظرة إلى العالم مختلفة، وحلول متعددة للمشكلة الفلسطينية.

ونجح فلسطينيو هذا الشتات الفلسطيني، في القاهرة وبيروت والكويت، في العقود اللاحقة، في إحياء الهوية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية، وفي السيطرة على منظمة التحرير التي تأسست بقرار عربي في سنة 1964. وكان قيام "فتح" والجماعات المسلحة الأخرى بداية لحقبة من السياسة الجماهيرية الحقيقية، تميّزت باشتراك العديد من الناس في النشاط السياسي.

ويخصص الخالدي حيزاً كبيراً من هذا الفصل للحديث عن الدور الذي قام به ياسر عرفات، الذي "سيطر على مسرح السياسة الفلسطينية"، ويعزو إليه "الكثير من الفضل في إعادة شعب، بدا أنه اختفى مؤقتاً عن مسرح الشرق الأوسط، إلى مسرح الأحداث." لكن عرفات يتحمل أيضاً، في نظر الكاتب، "قدراً من اللوم عن المشاكل التي ناء بها شعبه عند وفاته، وعن العيوب في البنية السياسية التي تطوّرت خلال حقبة سيطرته على الساحة الفلسطينية، والتي كانت تعكس ملامح من الأنظمة الأبوية والحركات السياسية الأخرى في العالم العربي الحديث، كما تعكس صفاته الشخصية ورغبته الجامحة في أن يكون مسؤولاً"، علماً بأنه لم يكن - كما يضيف الخالدي - "المسؤول الوحيد" عن الفشل الذي لحق بمنظمة التحرير، إذ إن بعض نواحي ذلك الفشل كان "نتيجة المشاكل البنوية والمتجذرة بعمق، وأهمها فشل الكيان الفلسطيني خلال فترة الانتداب في تطوير مستلزمات الدولة، أو على الأقل تطوير بنى لشبه دولة كهدف وطني أسمى"، كما أنه كان نتيجة عدة أخطاء استراتيجية ارتكبتها منظمة التحرير وبعض فصائلها، بعد سنة 1968، في الأردن وفي لبنان، والتي "ورطت المنظمة في نزاعات دامية انتهت إلى كوارث في البلدين"، وكذلك "الخطأ الكبير" الذي ارتكبه، في سنة 1990، عندما انحازت "إلى جانب صدام حسين بعد غزو العراق للكويت."

وبعد أن يعرب الخالدي عن معارضته الرأي القائل إن منظمة التحرير زودت الفلسطينيين، قبل سنة 1993، "بالإطار الناضج والمسؤول الشبيه بالدولة"، يرى أن مثل هذا الإطار لم ير النور حتى بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن انبثاقه لا يزال يبدو "مستبعداً تماماً" في المستقبل القريب. فبينما دخل "الغلاف الفارغ" لمنظمة التحرير، خارج فلسطين، في "حالة سبات

تقريباً، بقيت السلطة الفلسطينية داخل الضفة وغزة، حتى قبل الانتخابات التي فازت فيها "حماس"، "ضعيفة، ومتهمة بالفساد، والمحسوبة".

وقد تبين، بعد عقد من وجود السلطة، عدم استعداد قيادة المنظمة للمهمات المرتبطة بهدف إقامة الدولة المستقلة. فمع أن هذه القيادة واجهت كثيراً من العقبات، إلا إنها كانت قادرة، بحسب اعتقاد الكاتب، على فعل الكثير، من خلال "خلق إطار عمل متين لحكم القانون، ونظام دستوري، وتوازن للسلطات، والعديد من بنى الدولة الحديثة".

وينهي الخالدي فصله هذا بعرض أبرز إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية وإخفاقاتها، فيعتبر أن المنظمة نجحت في تحقيق إنجازات رئيسية ثلاثة هي: إنشاء أداة تجمع القوى السياسية الفلسطينية وتكون مقبولة من كامل الشعب، على الأقل لحين ظهور "حماس"، وهو "ما لم تستطع أي قيادة سابقة تحقيقه خلال فترة الانتداب"؛ ضمان الاعتراف العربي والدولي بالمنظمة كمثل للشعب الفلسطيني، وهو "ما لم يحصل خلال فترات سابقة"؛ التحول نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة وإدراك عدم جدوى الاستمرار في اتباع "سياسات المنفى".

أمّا إخفاقات منظمة التحرير، فتمثلت، أولاً، في فشلها في تحويل أجهزتها "إلى إطار عمل لدولة فلسطينية مكتملة النمو"، وفي عدم ترتيب وتنظيم القواعد القانونية لهذه الأجهزة، وفي فشلها في إقامتها على أسس ديمقراطية وإعدادها للانتقال إلى الأرض المحتلة؛ ثانياً، في عجزها عن بناء علاقات سليمة بالدول العربية، إذ كانت منظمة التحرير، نتيجة ضعفها، تحتمي "بدولة للخلاص من ضغوط دولة أخرى"؛ ثالثاً، في عدم قدرة قيادة منظمة التحرير على فهم حدود العنف، إذ إنها لم تستخلص، بعد قبولها حل الدولتين ونبذ العنف في سنة 1988، النتائج المنطقية "لتعيد تثقيف الفلسطينيين لإبعادهم عن الكفاح المسلح نحو نهج جديد من الكفاح الشعبي غير المسلح"؛ رابعاً، في تخلي قيادة المنظمة عن أغلبية الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين، ولا سيما بعد أن قبلت "الصيغة التفاوضية التي فرضها عليها جيمس بيكر في مدريد، بطلب من الإسرائيليين، عام 1991، والذي خطط لأن يجري تناول قضية اللاجئين وجميع القضايا المهمة في وقت لاحق".

ويستخلص الخالدي أن حركة "فتح"، باعتبارها التنظيم القائد للمنظمة والسلطة، دفعت، في انتخابات كانون الثاني/يناير 2006 التي فازت فيها "حماس"، ثمن هذه الإخفاقات كلها.

## خلاصات ختامية

حمل الفصل السادس والأخير من الكتاب عنوان: "لا دولة في فلسطين" (ص 225 - 260)، واشتمل على الخلاصات التي توصل إليها رشيد الخالدي من دراسته لـ "قصة صراع الفلسطينيين لإقامة دولة".

فعلى الرغم من الإجماع الدولي على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، فإنه يبدو للكاتب أن مسألة بنية، أو بنى، الدولة الملائمة للشعب الفلسطيني "لم تتقرر بعد"، الأمر الذي يشكل "مصدر قلق وجودي عميق" للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء. فالفلسطينيون، وعلى الرغم من إحساسهم القوي بالهوية الجماعية، لم ينجحوا في إقامة دولة مستقلة خاصة بهم، وليس ثمة احتمال مؤكد لديهم في الحصول على دولة ذات سيادة في المستقبل. أما الإسرائيليون، فمع امتلاكهم اليوم دولة قوية للغاية، إلا أنهم ما زالوا يحملون في داخلهم مخاوفهم "حول بقاء هذه الدولة"، وبقائهم كشعب، وهي مخاوف تنبع، بشكل رئيسي "مما عاناه اليهود في التاريخ الحديث من تمييز، واضطهاد، وطرد، وإبادة عرقية"، ومن "القلق الذي ارتبط بإقامة الدولة اليهودية في العام 1948 على أرض كان ثلثا سكانها من العرب، وهي أرض كانت وما زالت محاطة (ببحر من العرب)"، وكذلك من القلق الناجم عن "استمرار تزايد المواطنين العرب، الذين يشكلون الآن حوالي 20 في المئة من السكان"، وخطره على الطبيعة "اليهودية" لدولة إسرائيل.

وبعد أن يعرض الخالدي تطور الوعي الكياني الفلسطيني منذ عهد الانتداب حتى تبني حل الدولتين في سنة 1988، ويتطرق إلى العقبات التي وضعتها إسرائيل، من خلال سياسات الاستيطان والتهويد وعزل السكان الفلسطينيين في كانتونات، على طريق تحقيق هذا الحل، يخلص إلى أن عدم تحقق حل الدولتين أعاد "تجديد التفكير بالفكرة القديمة عن حل الدولة الواحدة". لكن خلافات مهمة برزت بين الذين راحوا يدافعون عن هذه الفكرة فيما يتعلق بمضامين هذه الدولة وبكيفية الوصول إليها، إذ إن هناك من يرى أن حل الدولة الواحدة "سيفرض بحكم الأمر الواقع"، لكنه لم يفكر كثيراً "في البنية الدستورية المستقبلية أو الترتيبات السياسية بين الشعبين"، كما أن ثمة من يدعو إلى دولة "علمانية ديمقراطية واحدة"، أو إلى دولة "إسلامية"، أو إلى دولة "ثنائية القومية"، لكن من دون التعمق في مسألة "ما إذا كانت الدولة الواحدة قادرة على تجاوز رغبة الشعبين في أن يكون لكل منهما دولة مستقلة، أو عدم الثقة العميقة بينهما".

وفي حين لا يبذل المدافعون عن فكرة الدولة الواحدة "جهداً يذكر لجعل هذه الفكرة مقبولة لدى الإسرائيليين"، فإن الذين يكتفون بالدفاع عن حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في فلسطين، ويفترضون من "دون دليل مادي أن معظمهم يرغبون في

العودة"، لا يبيّنون صراحة "كيف يمكن لإسرائيل أن توافق على مثل هذه النتيجة الثورية".

وعلى الرغم من العقبات التي وضعتها إسرائيل أمام تحقيق حل الدولتين، ومن صعوبة بلوغ حل الدولة الواحدة، إلا إن هناك حقيقة - يذكر بها الخالدي في نهاية هذا الفصل - وهي أن أي محاولة لفرض حل أميركي - إسرائيلي ستواجه برودة فعل فلسطينية قوية، بحيث إن أي "اتفاق" لا يعبر عن موافقة الفلسطينيين الحرة، لن يصمد، وسيدرك الإسرائيليون، عاجلاً أو آجلاً، أن طريقة تعاملهم مع عداء المستعمرين نحوهم "ليس القمع، بل تفكيك بنى الاستعمار والقمع الذي ولد هذا العداء في الأصل"، وأن دفع الفلسطينيين "إلى زاوية مستحيلة، إلى قفص حديدي، لم يجلب ويمكن ألا يجلب في النهاية أي خير دائم لأحد".

هل نحن أمام تأريخ فلسطيني "جديد"؟

إن أهمية كتاب رشيد الخالدي هذا تكمن، في اعتقادي، في الأسئلة التي يطرحها أكثر منها في الأجوبة التي قدمها عنها، والتي كان بعضها مرتبكاً. والسؤال الذي أود أن أنهى به قراءتي لهذا الكتاب هو التالي: هل يمكن أن ندرج "قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة" في إطار ما يمكن أن نطلق عليه اسم "التأريخ الجديد" في فلسطين، والذي يتوازي مع ما بات يعرف باسم "التأريخ الجديد" في إسرائيل؟ إن الكاتب نفسه يرد، في مقدمة كتابه، على هذا السؤال سلباً، وذلك للاعتبارات الثلاثة التالية:

أولاً، لأنه لا ينظر إلى عمله بصفته "مراجعة" تاريخية، بحسب "خطوط المؤرخين الذين ظهروا في إسرائيل في السنوات الأخيرة"، والذين سعوا لتحطيم الأساطير التي قامت عليها الرواية التاريخية الرسمية الإسرائيلية، ولتحرير كتابة التاريخ في إسرائيل من سطوة الأيديولوجيا، وإعادة التعرف على الماضي بروح نقدية. ثانياً، لأنه لا يعتبر أن الرواية التاريخية الفلسطينية، تحتاج، في خطوطها العريضة، إلى إعادة نظر، مع تقديره أن هذه الرواية احتوت "الكثير من الأساطير التي تستحق التنفيذ"، ومنها "الأفكار المتعلقة بالحركة الصهيونية وإسرائيل وعلاقتها بالقوى الغربية"، و"علاقة الصهيونية بمسار التاريخ اليهودي الحديث، خاصة المكانة المركزية للهولوكوست في هذا التاريخ"، ووجهة النظر "المقلدة من شأن الصهيونية" واعتبار أنها "مجرد مشروع استعماري"، ورفض استيعاب حقيقة أنها "تعمل أيضاً كحركة قومية لدولة إسرائيل الوليدة".

ثالثاً، لأنه لم يعتمد في عمله، أساساً، على وثائق الأرشيف - كما فعل "المؤرخون الجدد" في إسرائيل - وذلك نتيجة غياب "أرشيف فلسطيني مركزي"، وعدم وجود

"مستودع لحفظ السجلات الفلسطينية"، وفقدان جزء مهم "من تراث الفلسطينيين من المواد الأرشيفية الخاصة"، وإنما اعتمد، في المقام الأول، على بعض المصادر الأولية كالصحف، وعلى بحوث أنجزها آخرون في الأرشيفات الموجودة. ولهذه الاعتبارات، يؤكد الخالدي أن ما يقترحه، في كتابه هذا، هو "إعادة قراءة ما هو معروف بالفعل وإعادة التفكير فيه"، والاجتهاد في تقديم "إجابات جديدة لأسئلة نادرًا ما تطرح حول سبب الهزيمة المروع التي تعرض لها الفلسطينيون، ولماذا فشلوا في إقامة هيكل دولة لهم".

ومع ذلك، فأنا أعتقد أن كتاب الخالدي هذا، يمثل، وبغض النظر عن تصنيفه، محاولة جريئة لطرح بعض المسكوت عنه في التاريخ الفلسطيني على بساط البحث، ويمكننا أن نرى فيه، بالتالي، امتداداً لخط في الكتابة العربية اعتمد منهج النقد الذاتي، فانطلق مع قسطنطين زريق في كتابه "معنى النكبة"، ثم تواصل مع ياسين الحافظ وصادق جلال العظم، وتعمق مع يزيد صايغ وبشير نافع وآخرين.

### بعض ملاحظات في الشكل

يبدولي أن استناد الخالدي في إعداد كتابه هذا إلى محاضرات ودراسات سابقة أثر قليلاً في تماسك بنية الكتاب، كما كان هناك عناوين فرعية غطت صفحات كثيرة من بعض الفصول، مع أن معظم ما ورد فيها لم يكن على علاقة مباشرة بالموضوع، مثل العنوان الفرعي: "التحدي من الصحافة: عيسى العيسى و[جريدة] فلسطين"، الذي ورد في الفصل الثالث من الكتاب.

ومع أنني لست ضليعاً باللغة الإنكليزية، إلا أنني واجهت في بعض الأحيان صعوبة في استيعاب بعض الأفكار نتيجة ما بدا لي أنه "قصور" في الترجمة.

بيد أن الثغرة الكبيرة في هذا الكتاب هي الأخطاء اللغوية التي وقع فيها المترجم، وهي كثيرة جداً بحيث لا يمكنني إحصاؤها، وبعضها كان يمكن تداركه بسهولة، مثل الأخطاء التالية التي وردت في المقدمة:

ص 14 "أدركت أن هناك رابط بين قضايا الإرهاب..." والصحيح: رابطاً.

ص 15 "وفي مواجهة هاتان القوتان..." والصحيح: هاتين القوتين.

ص 20 "والتي قامت بسبب امتعاض مؤسوسها..." والصحيح: مؤسسيتها.

ص 26 "ولا شك أن السياسة والمجتمع الفلسطيني كانا منقسمان على نفسيهما..." والصحيح: منقسمين.

ص 29 "لم يكن لديهما جيشاً نظامياً..." والصحيح: جيش نظامي.

ص 35 "وحيث أنه كان لدى الفلسطينيين شعوراً متطوراً..." والصحيح: شعور متطور.<sup>[2]</sup>

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>